

Distr.: General
7 February 2019
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

كوستاريكا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-01907(A)



* 1 9 0 1 9 0 7 *

المحتويات

الصفحة

٣ المنهجية وعملية التشاور	أولاً -
٣ الإطار القانون والمؤسسي	ثانياً -
٣ الإطار القانوني	ألف -
٤ الإطار المؤسسي	باء -
٥ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	ثالثاً -
٥ حقوق فئات معينة من السكان	ألف -
١٤ الحقوق المدنية والسياسية	باء -
١٦ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	جيم -
٢٠ الحقوق الجنسية والإنجابية	دال -
٢١ حقوق الإنسان والبيئة	هاء -
٢٢ ملاحظات ختامية	رابعاً -

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

- ١- تشكل مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أحد محاور النظام السياسي الكوستاريكي. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للدستور والسوابق القضائية، تسمو معايير حقوق الإنسان على أحكام الدستور.
- ٢- وإحدى الآليات الرئيسية المنشأة للوفاء بمختلف الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان المنبثقة عن النظام العالمي أو النظام الإقليمي هي "اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان"، التي أنشئت بوصفها هيئة استشارية للسلطة التنفيذية، لتنسيق عملية تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بهدف زيادة مستوى تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. وقد أنشئت هذه اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم RE-36776.
- ٣- وفي عملية التحضير للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، شكلت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عنصراً أساسياً في تجميع المعلومات بشأن الإنجازات والمبادرات في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى أنها تتألف من ممثلين لمؤسسات الدولة التي لها دور في حماية حقوق الإنسان.
- ٤- واستندت عملية التشاور مع هذه المؤسسات بالتحديد إلى التوصيات المقبولة خلال الجولة الثانية (٢٠١٤)، التي أُطلعت عليها حينها، وطلب إليها لاحقاً أن تقدم تقريراً بشأن تنفيذها. وجرى تنظيم المعلومات المجمعة وتحليلها وإدماجها في هذا التقرير. وبمجرد إعداد مسودة هذه الوثيقة، أُطلعت عليها مختلف منظمات المجتمع المدني كي تُبدي آراءها وتوصياتها وشواغلها بشأن مختلف المسائل التي تناولتها.
- ٥- وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نُظِم لقاء لتقديم التقرير إلى الرأي العام. وقد شاركت فيه مؤسسات حكومية ومكتب أمين المظالم وممثلون عن المجتمع المدني. وجرى تشجيع المشاركة وحث المشاركين على تقديم ملاحظاتهم كتابياً.

ثانياً- الإطار القانوني والمؤسسي

ألف- الإطار القانوني

- ٦- كوستاريكا مدافع قوي عن القانون الدولي، وقد صدقت لهذا السبب حتى الآن على معظم الصكوك العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، جسدت دولة كوستاريكا اتساق خطابها من خلال التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمال المنزليين، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥^(١)، وعلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠١٤^(٢).
- ٧- وفي عام ٢٠١٥، أُدخل تعديل على المادة ١ من الدستور، ينص على التعددية الإثنية والثقافية للبلد. وكان الغرض من ذلك كفالة احترام التنوع الثقافي.

٨- وفيما يتعلق بتقديم التقارير إلى لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، قدمت كوستاريكا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ تقريرها الدوري الخامس إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان^(٣)؛ وتقريرها الدوري السابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وتقريرها الخامس والسادس بشأن اتفاقية حقوق الطفل. وفي الوقت الراهن، يوجد في المراحل النهائية التقرير المطلوب تقديمه إلى لجنة مناهضة التعذيب والتقرير المتعلق بحالات الاختفاء القسري، ويُتوقع بالتالي تقديمهما في عام ٢٠١٩.

٩- وفي عام ٢٠١٥، اعتمد البلد، من خلال المرسوم التنفيذي رقم ٣٨٨٩، تعديلات كمبالا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بهدف تعزيز اختصاص هذه المحكمة فيما يتعلق بجريمة العدوان^(٤).

١٠- وفي عام ٢٠١٧، دخل حيز النفاذ إصلاح قانون العمل، الذي يحدّد تشريعات البلد في مجال العمل. ويعزز هذا الإصلاح نظام الضمان الاجتماعي الذي ميز كوستاريكا تاريخياً، حيث تتمثل إحدى ركائزه في حظر أي شكل من أشكال التمييز في العمل، سواء على أساس السن، أو الانتماء الإثني، أو نوع الجنس، أو الدين، أو العرق، أو غير ذلك. وبالإضافة إلى تهيئة بيئة عمل يسودها الاحترام، فهو يتوخى إحقاق العدالة في مجال العمل على نحو سريع وفعال.

١١- وأصبحت كوستاريكا أول بلد في العالم يعيد تأكيد التزام جماعي رفيع المستوى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبعد التوقيع على الميثاق الوطني الرامي إلى تحقيق تغييرات هيكلية طويلة الأجل في إطار التنمية الشاملة والاستدامة البيئية بغرض "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، أرست كوستاريكا أسس إنشاء هيكل للحكومة الشاملة والمتنوعة والمتعددة الجهات الفاعلة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في البلد. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، قدمت كوستاريكا أول تقرير وطني طوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الأهداف ١، القضاء على الفقر؛ والهدف ٢، القضاء على الجوع؛ والهدف ٣، الصحة والرفاهية؛ والهدف ٥، المساواة بين الجنسين؛ والهدف ٩، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ والهدف ١٤، حفظ الكائنات البحرية.

باء- الإطار المؤسسي

١٢- فيما يتعلق بحماية حقوق المواطنين ومصالحهم، يعتبر مكتب أمين المظالم الهيئة المكلفة بكفالة اتساق أداء القطاع العام مع مبادئ الآداب العامة والعدالة والتشريعات الوطنية وكذلك الالتزامات الدولية. ولذلك، فهو، وإن كان تابعاً للسلطة التشريعية، يضطلع بأنشطته باستقلالية في المجالين الوظيفي والإداري وفي اتخاذ القرارات^(٥). ويعمل مكتب أمين المظالم أيضاً بوصفه الآلية الوطنية لمنع التعذيب^(٦)^(٧).

١٣- وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت دولة كوستاريكا، من خلال المرسوم التنفيذي ٤٠-٩٣٢، "الآلية العامة للتشاور مع الشعوب الأصلية". وتستجيب هذه الآلية لتوصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالشعوب الأصلية. ويقترح تقرير المقرر الخاص إجراء حوار تشاركي مع الشعوب الأصلية الثمانية الموجودة في الإقليم الوطني، ويشدد على التزام الدولة بإجراء مشاورات معها في الحالات التي قد يمس فيها تدبير أو مشروع ما بحقوقها الجماعية.

١٤- وبُذلت جهود من أجل منح حيز مهم لمنظمات المجتمع المدني في إطار اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حتى يتسنى لها المساهمة في عمل اللجنة وفي إعداد التقارير بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان^(٨).

١٥- ونُشرت في عام ٢٠١٨ خطة التنمية الوطنية والاستثمار العام للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، التي اعتُبرت لأول مرة مشاركة المواطنين عنصراً ابتكارياً وأساسياً لتوجيه عمل الحكومة وصانعي القرارات فيما يتعلق بالاحتياجات الحقيقية للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت هذه الخطة استناداً إلى نهج التنمية المستدامة. وتتضمن ١٣٨ مؤشراً ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المحددة لكوستاريكا^(٩).

١٦- وفي عام ٢٠١٩، تعتزم كوستاريكا إطلاق خطة خفض انبعاثات الكربون: الخطة الاستراتيجية لكوستاريكا للفترة ٢٠١٨-٢٠٥٠، التي تهدف إلى إزالة الكربون من الاقتصاد في إطار مبادئ تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، الذي ينسجم مع البيئة ويوفر فرص العمل اللائق ويقلص مستويات الفقر وعدم المساواة^(١٠).

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- حقوق فئات معينة من السكان

١- المرأة والمساواة وعدم التمييز

١٧- تشكل السياسة الوطنية للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، في الوقت الراهن، الركيزة الأساسية لاستراتيجية البلد المتعلقة بتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات^(١١). وتتضمن هذه السياسة أربعة محاور، هي: ثقافة الحقوق من أجل المساواة، وتقاسم الوقت، وتقاسم الثروة، وتقاسم السلطة.

١٨- ومن أجل تشجيع وتعزيز ثقافة المساواة والاحترام وكفالة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، ولا سيما النساء، تنظم دولة كوستاريكا حملات لتوعية المواطنين^(١٢)، وتنفذ برامج لتدريب الموظفين العاميين في مجال المساواة بين الجنسين.

١٩- وتهدف حملات مثل حملة "أنت الآن مستعدة"، التي دعمتها المحكمة الانتخابية العليا، أو حملة "أنا سياسية"، التي أُطلقت خلال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٨، إلى زيادة مشاركة النساء القيادات في الحياة السياسية وطرح قضايا المرأة في المضمار السياسي؛ في حين تتوخى حملات أخرى، مثل حملة "الأمر يهمنا: لنكافح التحرش الجنسي"، التي نُظمت بدعم من وزارة الأشغال العامة والنقل، توعية النساء بمعنى التحرش الجنسي في وسائل النقل العام والإبلاغ عنه^(١٣).

٢٠- وينظم المعهد الوطني للمرأة بدوره منذ عام ٢٠١٥ دورات لتدريب الموظفين الصحيين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما الرعاية والمعاملة الإنسانية خلال عمليات الولادة وبعدها، وقد أُدرجت مبادئ هذه الدورات ومبادئها التوجيهية في برامج وأدلة وكتيبات^(١٤). وبالإضافة إلى ذلك، توجد داخل المعهد الوطني للمرأة وحدة خاصة مكلفة بمتابعة وتنظيم دورات تدريبية دورية لفائدة النساء السياسيات والقيادات^(١٥). وفي مجال التعليم، جرى نقل برنامج

"المدرسة من أجل التغيير" المتعلق بتعزيز المناهج الدراسية من أجل المساواة والتغيير الثقافي، الذي كان يقوده المعهد الوطني للمرأة حتى عام ٢٠١٥، إلى وزارة التعليم العام لإضفاء الطابع المؤسسي عليه وتوسيع نطاق خدماته ليشمل جميع مؤسسات التعليم الابتدائي في البلد^(١٦).

٢١- وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، وعقب مفاوضات بين المعهد الوطني للمرأة والصندوق الكوستاريكي للضمان الاجتماعي، صدرت اللوائح التنظيمية لتسجيل أرباب عمل العاملات المنزليات بأجر ولنظام التأمين القائم على الاشتراكات الخاص بهن، الذي تستفيد منه العاملات بدوام جزئي، مما أفضى في أقل من سنة إلى زيادة نسبتها ٢٥ في المائة في تأمين هؤلاء النساء.

٢٢- وفيما يتعلق بتقديم الرعاية إلى النساء في المناطق الريفية والسعي إلى تحسين أوضاعهن^(١٧)، أدمجت الخطة الوطنية لتنمية المناطق الريفية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، التي وضعها معهد التنمية الريفية، المنظور الجنساني في محاور عملها الخمسة. وفي هذا الصدد، أُجرت مشاريع شتى، يهدف أحدها إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خدمات التسويق والائتمانات والمساعدة التقنية في قطاع الزراعة.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت تعديلات على نظام منح الأراضي وسندات ملكيتها للنساء ربات الأسر المعيشية^(١٨)، وأعيدت هيكلة نموذج الإدارة الإقليمية من خلال تشكيل المجالس الإقليمية للتنمية الريفية التي تعزز الدور الريادي للنساء الريفيات والمزارعات^(١٩).

٢٤- أما بخصوص المحور الرابع للسياسة الوطنية للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل، المتعلق بتقاسم السلطة والتمكين السياسي للمرأة، فقد أثبتت الإدارة الحالية لرئيس الجمهورية، السيد كارلوس ألبارادو كيسادا، التزامها بكفالة المساواة بين الجنسين من خلال تشكيل أول حكومة قائمة على المناصفة في تاريخ الجمهورية، تضم ١٢ امرأة مما مجموعه ٢٥ وزيراً، ومعنى ذلك أن مشاركة المرأة في المناصب الوزارية تعادل ٤٨ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، وكنتيجة لقرار المحكمة الانتخابية العليا رقم 3603-E8-2016، الذي أرسى مبدأ التناوب الأفقي في المناصب العليا في المقاطعات، أفضت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ إلى أعلى نسبة من تمثيل المرأة في تاريخ البلد، بحصولها على ٤٥,٦ في المائة من المقاعد في المجالس التشريعية^(٢٠).

٢٥- وعلاوة على ذلك، اعتمدت السياسة الوطنية لمعالجة ومنع العنف ضد النساء من جميع الأعمار للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٢، التي تقوم على المحاور التالية: تعزيز ثقافة خالية من السيطرة الذكورية؛ وتعزيز المواقف الذكورية الداعمة للمساواة ومنع العنف؛ وتنسيق مبادرات القطاعين العام والخاص للتنمية الاجتماعية؛ والحماية الفعالة، والاستفادة الحقيقية، والعناية الواجبة، والمعاقبة وعدم إعادة الإيذاء؛ والوقاية والرعاية الشاملة. وبخصوص المحور المتعلق بتعزيز ثقافة خالية من السيطرة الذكورية، يُتوخى تسليط الضوء على العنف الرمزي والتصدي له باعتبار ذلك عنصراً أساسياً لتشجيع السكان على تبني تصورات غير نمطية بشأن المرأة والرجل تستند إلى مبادئ منع العنف، وكفالة المساواة والعلاقات المتساوية واحترام جسد المرأة وكرامتها والاعتراف بالاختلافات وتقديرها^(٢١). وتضم هذه السياسة محوراً مخصصاً بالتحديد لمنع قتل الإناث، يستند إلى الجهود المؤسسية والتشريعية المتعلقة بكشف حالات قتل الإناث ومعالجتها. ويحدد في الوقت ذاته الآليات الوقائية في حالات الخطر^(٢٢).

٢٦- ووفقاً لنموذج الحوكمة الذي حددته السياسة، فالنظام الوطني لمعالجة ومنع العنف ضد المرأة والعنف العائلي هو الذي ينسق ويرصد عمل الدولة من أجل منع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه. وفي عام ٢٠١٨، وقعت السلطة التنفيذية على المرسوم والأمر التوجيهي اللذين يعتبران منع ومعالجة العنف ضد المرأة أولويةً وطنيةً؛ ويتضمن المرسوم حوالي ٤٠ إجراءً ويُلزم جميع كيانات الدولة بوضع أو تعزيز البرامج الرامية إلى منع ومعالجة العنف ضد المرأة، بما في ذلك إنشاء مراكز جديدة لتوفير خدمات الرعاية الشاملة والإيواء للنساء وأبنائهن، وتوسيع نطاق اللجان المحلية للرعاية الفورية ومتابعة الحالات التي تنطوي إلى حد كبير على خطر قتل الإناث، وإنشاء مراكز جديدة للدعم الاجتماعي في المناطق المعرضة للخطر^(٢٣) (٢٤).

٢- الأطفال والمراهقون

٢٧- تجدر الإشارة فيما يتعلق بشؤون الطفل إلى تنقيح السياسات العامة، مثل السياسة الوطنية لشؤون الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠٠٩-٢٠٢١^(٢٥)، التي تستند إلى دراسة تحليلية تشاركية ومتعدد القطاعات للالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية^(٢٦). ويتمثل هدفها الرئيسي في الاعتراف بالأطفال والمراهقين باعتبارهم أصحاب حقوق كاملي الأهلية. وأدرجت خطة العمل المتعلقة بها في الخطة الوطنية لشؤون الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، التي تحدد أهداف البرامج والأنشطة في هذا المجال والآجال الزمنية لتنفيذها.

٢٨- ولكفالة تكامل الاستراتيجيات الرامية إلى خفض معدلات الانقطاع عن الدراسة والاستبعاد منها وضمان تنفيذها على نحو فعال، وضعت وزارة التعليم العام خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ استراتيجيات مؤسسية، مثل حملة "سوف أتسجل"^(٢٧). ومشروع دعم التعليم في ٨٠ مؤسسة تعليمية، أفضت إلى تسجيل أدنى معدلات الاستبعاد من الدراسة على الصعيد الوطني خلال السنوات الأخيرة. وعلى غرار ذلك، انتقل من ١٣,٥ إلى ٩,٢ في المائة معدل الاستبعاد من الدراسة في معاهد التعليم التقني خلال الفترة المسائية.

٢٩- وتجدر الإشارة إلى أنه تسنى، بفضل مشروع دعم التعليم، توفير الهياكل الأساسية والمعدات والمواد اللازمة للإرشاد التربوي وتحسين المناخ الدراسي. وبالإضافة إلى ذلك، أدى المشروع مهمته المتمثلة في تلبية احتياجات المؤسسات التعليمية التي سُجل بها معدل عالٍ من الانقطاع عن الدراسة والتي تقع في المناطق الشديدة الضعف اجتماعياً. وأفضى هذا المشروع، استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦، إلى انخفاض واضح في معدل الانقطاع عن الدراسة وإلى تعزيز تنفيذ المشاريع التعليمية التي تشجع الإدماج وإعادة الإدماج في المدارس^(٢٨).

٣٠- وفي إطار الجهود الرامية إلى كفالة حرية التعبير والرأي للأطفال، وضع المعهد الوطني لرعاية الطفل مجموعة من المشاريع التي تركز على السكان الأصليين والمتحدرين من أصل أفريقي^(٢٩). ووفقاً لسياسات عدم التمييز الموجهة إلى الطلاب، أطلقت الحكومة منذ عام ٢٠١٥ مبادرة لتغيير عملية التعليم بعنوان "التعليم من أجل مواطنة جديدة"، تتمثل أولويتها في إعداد أشخاص لديهم روح النقد والإبداع يُدركون ويحترمون الاختلافات في الانتماء الثقافي والإثني والهوية الجنسية والميل الجنسي والديانة^(٣٠).

٣١- وفيما يتعلق بحماية القاصرين من العنف أو العمل القسري أو الاستغلال الجنسي، يتواصل تنفيذ "خارطة الطريق الرامية إلى جعل كوستاريكا بلداً خالياً من عمل الأطفال وأسوأ أشكاله"، استناداً إلى خطة العمل الخاصة بها، التي ينتهي سريانها في عام ٢٠٢٠^(٣١).

٣٢- وفي عام ٢٠١٧، دخل حيز النفاذ القانون رقم ٩٤٠٦ "لتعزيز الحماية القانونية للفتيات والمراهقات من أشكال العنف الجنساني المرتبطة بالعلاقات المؤذية، ولإصلاح قانون العقوبات وقانون الأسرة والقانون الأساسي للمحكمة الانتخابية العليا وسجل الأحوال المدنية والقانون المدني". ويُجرم هذا القانون الجديد العلاقات الجنسية مع الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن ١٥ سنة ويحظر الزواج في سن دون الثامنة عشرة. ويسرّ تنفيذ هذا القانون للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بذل جهود قيمة من أجل وضع إجراءات عامة لحماية الفتيات والمراهقات من ربط علاقات مؤذية.

٣٣- وتصدر الإشارة إلى أن مكتب المدعي العام المساعد المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التابع للنيابة العامة، وضع في عام ٢٠١٧ "البروتوكول المؤسسي لرعاية القاصرين ضحايا جريمة الاتجار بالأشخاص والناجين منها"، الذي يحدد الإطار القانوني لتدخل هذا المكتب وإجراءاته.

٣٤- وفي المجال القانوني، جرى إصلاح قانون العقوبات وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وإنشاء التحالف الوطني لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص^(٣٢)، وينص هذا الإصلاح على تشديد العقوبة على جريمة الاتجار في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بقاصرين^(٣٣). ويتمثل أحد الجوانب الأساسية لهذا القانون في أن المادة ٤٢ منه "تدابير الرعاية الخاصة للقاصرين"، تشير إلى الشروط أو التدابير اللازمة لمعاملة الضحايا، وبخاصة إذا كانوا قاصرين.

٣- الشعوب الأصلية

٣٥- فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية، حفزت التزامات دولية، مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، دولة كوستاريكا على إنشاء "الآلية العامة للتشاور مع الشعوب الأصلية"، التي يتمثل هدفها الرئيسي في كفالة التزام السلطة التنفيذية بالتشاور مع الشعوب الأصلية من خلال الآليات الرسمية في الحالات التي قد يكون فيها لتدبير أو مشروع ما أثر عليها^(٣٤).

٣٦- وانبثقت هذه الآلية أيضاً عن توصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص بالشعوب الأصلية، وساهم في إنشائها أكثر من خمسة آلاف شخص من الشعوب الأصلية. ولتعزيز هذه الآلية، أنيطت بوزارة العدل مسؤولية بناء قدراتها وكفالة أدائها لمهامها^(٣٥).

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، تعترف الدولة بأنها مدينةٌ للسكان الأصليين بأن تعيد إليهم أراضيهم التي يحتلها حالياً أشخاص ليسوا منهم. ولذلك، وضع معهد التنمية الريفية "الخطة الوطنية لإعادة أراضي الشعوب الأصلية في كوستاريكا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢"، بهدف الامتثال للقانون رقم ٦١٧٢ المتعلق بالسكان الأصليين، الذي يحدد حقوق هذه الفئة من السكان في الأراضي. ويجري في الوقت الراهن تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة، المتمثلة في تحديد الأراضي المعنية وتقدير المدة الزمنية اللازمة لإعادتها^(٣٦).

٣٨- ويتولى النظام الفرعي لتعليم الشعوب الأصلية معالجة مسألة تعليم هذه الفئة من السكان بغرض تحديد خصائصه من حيث الأهداف واللغات والنهج والتنظيم^(٣٧). ويكفل هذا النظام الفرعي استفادة السكان الأصليين من التعليم الجيد، وكذلك الاحترام التام لعاداتهم ولغاتهم ومعتقداتهم. وعلى سبيل المثال، يشجع ترجمة المواد التعليمية إلى لغتهم الأم وإلى اللغة الإسبانية^(٣٨). وينص القانون المتعلق به على تشجيع أعمال منظورٍ متعدد الثقافات وعلى تنمية المهارات المهنية خلال الدراسات الجامعية^(٣٩). وفي السياق ذاته، نشرت وزارة التعليم العام مجموعة من الكتيبات والموسوعات التي تتناول خصائص كل فئة من السكان الأصليين الذين يعيشون في البلد^(٤٠). وتهدف اللجنة الفرعية لإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء للشعوب الأصلية، التابعة للسلطة القضائية، بدورها، إلى وضع سياسات وتوجيهات ومبادئ توجيهية لكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء للسكان الأصليين، وضمان الامتثال للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية في هذا المجال وتنفيذها.

٣٩- وفي عام ٢٠١٩، جرت الموافقة على العملية التشاركية والمتعددة الثقافات لوضع السياسة العامة لشؤون الشعوب الأصلية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤، التي تهدف بالأساس إلى تعزيز الظروف اللازمة لإعمال حقوق هذه الشعوب الفردية والجماعية، من خلال نهج قائم على التعددية الثقافية وتعاقب الأجيال والمساواة بين الجنسين.

٤- العنصرية والتمييز وما يتصل بذلك من تعصب

٤٠- خلال الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، أبلغت كوستاريكا عن اعتماد السياسة الوطنية من أجل مجتمع خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب. وبنبغي الاعتراف بأن تنفيذها وجمع البيانات اللازمة شكلاً تحدياً. ورغم أن هذه السياسة موجهة إلى فئات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين أو اللاجئين، فإن إطارها القانوني قائم على مبدأ كفالة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص من دون تمييز^(٤١). وطُرح التحدي لدى تقييم تنفيذها في مختلف المؤسسات، بالنظر إلى عدم وجود منهجية واضحة لجمع البيانات. ولذلك جرى تعديل مؤشرات خطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، توجهاً لتصميم خطة العمل المقبلة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) على نحو يمكن من تحديد الإجراءات والنتائج على أفضل وجه. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بعمل دؤوب من أجل تنقيح هذه السياسة وتعميمها.

٤١- ووُضعت قوانين وسياسات تعليمية تسيطر بالمدرسين أيضاً مسؤولية تهيئة بيئة تعليمية خالية من التمييز. وفي عام ٢٠١٨، صدر الأمر التوجيهي رقم DM-45-08-2018-MEP، الذي يعزز الالتزامات المتعلقة بمكافحة التمييز. ويتمثل أحد المحاور الرئيسية لهذا الأمر التوجيهي في الرفض المطلق لأي تعبير أو فعل ينطوي على التمييز وفي تعزيز إجراءات جعل المؤسسات التعليمية أماكن خالية من التمييز^(٤٢). وأُعيد تأكيد حق جميع القاصرين في الحصول على التعليم العام المجاني، وفي عدم التعرض بأي حال من الأحوال خلال ممارسة هذا الحق للتمييز بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، أو من حيث الهجرة، أو كأجانب، أو بسبب مستواهم الاجتماعي، أو مكان إقامتهم، أو وضعهم من حيث الإعاقة أو أي وضع آخر^(٤٣).

٤٢ - ومن خلال اتفاق المجلس التوجيهي رقم ٠٤٨-٢٠١٦، صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ السياسة المؤسسية لإدماج المنظور الإثني - العرقي في عملية إعداد الإحصاءات ونشرها^(٤٤).

٤٣ - وعلاوة على ذلك، أعدت اللجنة الفرعية لكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، التابعة للسلطة القضائية، في عام ٢٠١٥ السياسة المؤسسية لكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وخطه العمل المتعلقة بها بهدف تحسين ظروف لجوء هذه الفئة من السكان إلى القضاء وتقديم خدمة جيدة النوعية، تتجلى في تلبية احتياجاتهم سواء فيما يتعلق بالإجراءات القضائية أو شبه القضائية أو الإدارية^(٤٥). وفي السياق ذاته، وُضعت السياسة الوطنية للرعاية الصحية للمنحدرين من أصل أفريقي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تهدف بالأساس إلى المساهمة في تحسين نوعية حياتهم من خلال التنسيق بين القطاعات والمؤسسات. وتجر الإشارة إلى أن هذه السياسة تعتمد أيضاً نهجاً متعدد الثقافات.

٤٤ - وتنفذ المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب في الوقت الراهن "الحملة الدعائية لتخفيف آثار التمييز وكره الأجانب والعنصرية تجاه المهاجرين واللاجئين، ولتعزيز اندماجهم في المجتمع الكوستاريكي". ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الحملة في توعية المجتمع الكوستاريكي بحقوق المهاجرين واللاجئين وواجباتهم، وكذلك بأهمية اندماجهم التام في البلد.

٥ - المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

٤٥ - خلال السنوات الخمس الأخيرة، اتخذت كوستاريكا خطوات مهمة لكفالة المساواة بين الأشخاص وعدم التمييز بينهم بسبب ميلهم الجنسي. ففي عام ٢٠١٦، طلبت كوستاريكا إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن تصدر رأياً استشارياً بشأن ما إذا كانت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تحمي بعض الحقوق المتصلة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية^(٤٦)، وأن توضح أيضاً ما إذا كانت القوانين المحلية للبلد متوائمة مع أحكام هذه الاتفاقية. وبمجرد اتخاذ قرار بشأن هذه الاستشارة، أبلغت المحكمة البلد في عام ٢٠١٨ بأنها حددت معايير إلزامية التنفيذ لكفالة تمتع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين من دون أي تمييز بحقوقهم بموجب الاتفاقية.

٤٦ - وبعد ذلك، أصدرت الحكومة المرسوم التنفيذي رقم 41173-MP، والأمر التوجيهي الرئاسي رقم 015-P، اللذين يلزمان جميع مؤسسات الدولة بتعديل الوثائق والإجراءات والسجلات الداخلية المتعلقة بالأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية الراغبين في تغيير أسمائهم أو صورهم أو نوع جنسهم أو هويتهم الجنسانية.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، وبغرض كفالة المساواة والتكافؤ في الحقوق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، أصدرت الحكومة مجموعة من المراسيم والأوامر التوجيهية الرامية إلى القضاء على مصادر التمييز ضد هذه الفئات. ويبرز ضمنها مرسوم "إنشاء منصب مفوض رئاسة الجمهورية لشؤون المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين"^(٤٧)، والقانون المتعلق بحقوق الأزواج المهاجرين المثليين^(٤٨)، واللوائح التنظيمية للاعتراف للمهاجرين بالحق في إدراج هويتهم الجنسية والجنسانية في بطاقة الهوية والهجرة^(٤٩)، والهدف من ذلك تطابق البيانات المتعلقة بالاسم

والصورة ونوع الجنس والهوية الجنسية الواردة في بطاقة الشخص المعني مع هويته الجنسية والجنسانية. وجرى أيضاً إصلاح المرسوم التنفيذي رقم ٤١٣١٣، بغرض إدراج مفهوم كراهية مزدوجي الميل الجنسي ضمن أشكال التمييز. أما بخصوص الأوامر التوجيهية، فقد نصت على منح سندات الإسكان الأسرية للأزواج المثليين^(٥٠) وألغت الأحكام التي تحظر على الموثقين إبرام عقود الزواج بين المثليين وتسجيلها في سجل الأحوال المدنية وتعاقبهم على ذلك.

٤٨- وفيما يتعلق بحماية حق الفئات الأشد ضعفاً في الاستفادة على قدم المساواة مع غيرها من الخدمات الصحية، وُضعت "المبادئ التوجيهية لضمان الحق في الصحة للمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين". وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى استحداث آلية لتحديد المسؤوليات وتوجيه العمل من أجل كفالة الحق في الصحة لهؤلاء الأشخاص^(٥١).

٤٩- وفي مجال التعليم، وُضع مشروع التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية بغرض كفالة تمكين الطلاب المدعجين من هذه الفئة في نظام التعليم، وتوعية الموظفين بالمسائل المتصلة بالحياة الجنسية والتنوع. ويُتوخى من خلال تنظيم لقاءات للطلاب وحلقات عمل لفائدة هيئة التدريس تهيئة الظروف المناسبة لجعل المؤسسات التعليمية أماكن آمنة يتسنى فيها للمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية إبداء ميلهم وهويتهم بلا خوف من التعرض للتمييز ويكونون أقل عرضة للاستبعاد من التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع مشروع بروتوكول لمكافحة تسلط الأقران على الطلاب المنتمين إلى هذه الفئة.

٦- المهاجرون واللاجئون وعديمو الجنسية

٥٠- توخت سياسة الهجرة الشاملة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣ كهدف رئيسي إنشاء نظام للتنسيق بين المؤسسات يعزز الإدارة الفعالة لواقع الهجرة بما يتماشى مع الاحتياجات الإنمائية وحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، استندت إلى نهج متسم بالتنوع، وقائم أيضاً في جميع الحالات على مبادئ إنسانية مثل التنوع والاندماج والأمن البشري والتعددية الثقافية، وما إلى ذلك.

٥١- وفي سياق مواصلة سياسة الهجرة الشاملة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣، وُضعت الخطة الوطنية للإدماج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، التي تشكل أداة وخطة عمل لتوجيه عملية وضع المعايير الرامية إلى تعزيز إجراءات إدماج المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء في كوستاريكا. وتشير هذه الخطة إلى أن عدد المهاجرين يقدر بـ ٦٥٠ ألف شخص، أي حوالي ١٣ في المائة من مجموع سكان كوستاريكا، وأن تركيبتهم متباينة ومعقدة، وأن تدفقاتهم زادت بسبب ظاهرة الهجرة الانتقالية في الآونة الأخيرة^(٥٢).

٥٢- وبعد التوقيع على إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦، الذي يعيد تأكيد رؤية كوستاريكا وسياساتها العامة بشأن اللاجئين والمهاجرين في البلد، اعتمدت الحكومة الكوستاريكية في عام ٢٠١٨، بدعم من المجتمع، الفصل الوطني في إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، المعروف محلياً بعبارة "MINARE" (وهي اختصار لاسمه باللغة الإسبانية)، وذلك لمعالجة جميع المسائل المتعلقة باللاجئين. ويشكل هذا الفصل مساهمة كوستاريكا في الإطار الإقليمي للتعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، باعتباره نموذجاً لحماية اللاجئين وإدماجهم في البلدان المتوسطة الدخل، يتوافق مع القانون الدولي وأفضل الممارسات.

٥٣- وبحسب التقديرات، دخل البلد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وبقى فيه حوالي ٥٢ ٠٠٠ مهاجر، معظمهم من جنسية نيكاراغوية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم خلال عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٢٧ ٩٣٣ شخصاً طلبات للجوء من خلال استمارات تُملاً أمام سلطات الهجرة الكوستاريكية، ٢٣ ١٣٨ منهم نيكاراغويون.

٥٤- وتعتمد كوستاريكا السياسات العامة التالية، التي تشمل المهاجرين واللاجئين: السياسة الوطنية من أجل مجتمع خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب؛ والسياسة العامة لشؤون الشباب؛ والسياسة الوطنية لشؤون الأطفال والمراهقين؛ والسياسة العامة لشؤون كبار السن؛ والسياسة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين؛ والسياسة الوطنية للإعاقة؛ وسياسة السلطة القضائية بشأن الهجرة. وتنطبق البرامج والمشاريع المدرجة في إطار جميع السياسات العامة التي وضعتها دولة كوستاريكا على المهاجرين واللاجئين، بالنظر إلى أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل جميع السكان، بصرف النظر عما إذا كانوا مواطنين أم أجانب. ولدى صندوق التنمية الاجتماعية والإعانات الأسرية بيانات مفصلة^(٥٣) تبين أن ما مجموعه ٤٦ ٨٣٦ شخصاً استفادوا خلال عام ٢٠١٧ من برامج مثل برنامج "السندات الوطنية للإسكان" وبرنامج "المؤمن عليهم من قبل الدولة" وبرنامج "مدينة الأطفال"، والمجلس الوطني لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، والصندوق الوطني للمنح الدراسية، والمعهد المشترك بين الوكالات المعني بالمساعدة الاجتماعية، ومراكز التعليم والتغذية ومراكز الرعاية الشاملة للأطفال.

٥٥- وفي عام ٢٠١٦، وُضعت مبادئ توجيهية خاصة بالموظفين القضائيين بشأن كيفية إعمال الحق في الاستفادة من الخدمات الموجهة إلى المهاجرين، ولا سيما من لا يحملون منهم وثائق سارية الصلاحية^(٥٤).

٥٦- ووضعت اللجنة الثلاثية المؤلفة من المعهد الوطني لرعاية الطفل والمديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب ووزارة الشؤون الخارجية والدينية مجموعة من البروتوكولات الرامية إلى توفير الرعاية والحماية للقاصرين الذين يعيشون في البلد أياً كان وضعهم من حيث الهجرة^(٥٥).

٥٧- وبغرض كفالة استفادة الأجانب من التأمين الصحي والإعانات والتعاون مع المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب في عملية تسوية وضع المهاجرين، أصدر الصندوق الكوستاريكي للضمان الاجتماعي أحكاماً مؤقتة تتيح لهذه الفئة من السكان إمكانية الانسحاب إلى نظام التأمين الطوعي والخاص بالعمالين لحسابهم الخاص. أما بخصوص التأمين الإلزامي للأجانب العاملين بأجر، فإن دائرة التفتيش، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، تُدرجهم في جدول الرواتب لرب العمل، عندما تُحدد وجود علاقة عمل، وذلك حسب الاقتضاء، إما بطلبٍ من رب العمل أو كنتيجة لشكوى مقدمة بهذا الشأن أو بمبادرة من مفتشي العمل بحكم منصبهم. وبهذه الطريقة، تتاح للأجانب العاملين إمكانية الاستفادة من خدمات نظم التأمين التي يديرها صندوق الضمان الاجتماعي.

٥٨- وفي إطار آليات مكافحة الاتجار بالأشخاص، تجدر الإشارة إلى أنه أنشئت بموجب القانون رقم ٩٠٩٥ آليات لتعزيز إطار محدد وتكميلي لحماية ومساعدة ضحايا الاتجار ومعاليتهم^(٥٦). ولتعزيز القانون ٩٠٩٥، أنشئ صندوق وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحرير المهاجرين، رُصدت له، بحسب بيانات عام ٢٠١٦، ميزانية تناهز مليوني دولار صُرفت

لمعالجة المسائل المتعلقة بتعزيز المؤسسات، وأمن المجتمعات المحلية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، ورسم خرائط الأنشطة الإجرامية. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت كوستاريكا إلى حركة "القلب الأزرق لمكافحة الاتجار بالأشخاص" المنشأة بهدف إذكاء الوعي الجماعي بكيفية مكافحة هذا النوع من الجرائم.

٥٩- وفيما يتعلق بانعدام الجنسية، تُعد كوستاريكا مرجعاً على صعيد أمريكا اللاتينية، باعتبارها أول بلد في القارة يعتمد إجراءً محدداً وتسهيلاتاً لتجنيس الأشخاص عديمي الجنسية. ولدى كوستاريكا إجراءات لتحديد وضع عديمي الجنسية، منصوص عليها في المرسوم 39620-RE-G لعام ٢٠١٦.

٧- الإعاقة

٦٠- بدأ المجلس الوطني لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة عمله بموجب القانون رقم ٩٣٠٣ الصادر في عام ٢٠١٥، الذي ينص على أن هذه المؤسسة تعمل في إطار اللامركزية القصوى وتتمتع بالشخصية القانونية. ويعمل المجلس الوطني لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفه مؤسسة رائدة في مجال الإعاقة في كوستاريكا، ووفق رؤية اجتماعية تستند إلى نضال هؤلاء الأشخاص من أجل كرامتهم وحقوقهم. وينص النظام الداخلي لهذه المؤسسة الجديدة على أن تضم عضويتها، على أساس التناوب، ممثلين عن الأشخاص ذوي الإعاقة البدنية، والأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، والأشخاص ذوي الإعاقة الإدراكية، والأشخاص ذوي الإعاقة النفسية - الاجتماعية.

٦١- وتجدر الإشارة إلى أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة التي لديها صلة بالتنمية البشرية للأشخاص ذوي الإعاقة وبتحديد السياسات من منظور قائم بالفعل على حقوق الإنسان، وبالأساس على الكرامة الإنسانية، وبالمعايير القانونية لحماية هذه الحقوق، وبالالتزامات الدولية التي تعهدت بها دولة كوستاريكا، ولا سيما الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٥٧).

٦٢- ويتمثل أحد الإجراءات البارزة ضمن جهود كوستاريكا من أجل كفالة تنفيذ هذه الاتفاقية وتعزيز المبادرات الجارية الرامية إلى تحسين مستوى ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم في سن القانون رقم ٩٣٧٩ بشأن تعزيز الاستقلال الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز وكفالة ممارسة الحق في الاستقلال الذاتي على نحو كامل وعلى قدم المساواة مع الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل تنفيذ السياسة الوطنية لشؤون الإعاقة للفترة ٢٠١١-٢٠٢١، التي تستند إلى أربعة محاور أساسية، وهي: حقوق الإنسان، والتنمية الشاملة القائمة على إشراك المجتمع، والمساواة بين الجنسين، والإدارة الاجتماعية القائمة على تحقيق النتائج.

٦٣- وفي مجال التعليم، وافقت وزارة التعليم العام على "إجراءات العمل لخدمات الدعم التربوي المقدمة من خلال التعليم الخاص في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي وفي المرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي العام". ويتمثل هدف هذه الإجراءات في أن يعطي المدرسون الذين يقدمون الدعم التربوي من خلال التعليم الخاص الأولوية لممارسة تتواءم مع النموذج الاجتماعي للإعاقة. والهدف المتوخى في هذا الصدد هو عدم معاملة الطلاب ذوي الإعاقة كمرضى، بل

تقديم الدعم إليهم بوصفهم طلاباً من أجل إزالة أو تقليص ما تتسم به البيئة التعليمية من حواجز تحول دون تعلمهم ومشاركتهم. وقد تحقق بذلك الهدف ٤ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع^(٥٨).

٨- كبار السن

٦٤- خطت كوستاريكا خطوة مهمة فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الإنسان لكبار السن من خلال الموافقة على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، التي صدقت عليها بموجب القانون رقم ٩٣٩٤، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والمرسوم التنفيذي رقم ٣٩٩٧٣، المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد شرعت السلطات القضائية والإدارية ذات الصلة، ولا سيما المحكمة الدستورية، في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

٦٥- وفيما يتعلق بتقديم الرعاية إلى المعرضين للخطر الاجتماعي وضحايا العنف والإهمال والمحتاجين والمعوزين والمرتبطة أوضاعهم بالشارع من كبار السن، يعتبر المجلس الوطني لكبار السن المؤسسة الرائدة في هذا المجال والمكلفة بوضع خطة تمكن الدولة من معالجة هذه المسائل.

٦٦- وتعاني كوستاريكا من مشكلة متزايدة ومثيرة للقلق تتمثل في كبار السن المتخلى عنهم في مختلف المناطق، الذين تحيلهم المستشفيات التابعة للصندوق الكوستاريكي للضمان الاجتماعي والمحاكم وقوات حفظ النظام وحتى الأفراد إلى السلطات المختصة بحثاً عن مكان لإيوائهم. وأنشأت الدولة مجموعة من الآليات من خلال وضع برامج مؤسسية لمتابعة جميع طلبات الإيواء الواردة عليها والاستجابة لها في الوقت المناسب. ومنذ أواخر عام ٢٠١٥، وُضع "برنامج الأشخاص المعتدى عليهم أو المتخلى عنهم"، الذي يتيح إمكانية الاستفادة بشكل مباشر من أماكن مخصصة مسبقاً داخل الكيانات الموقعة على اتفاقات نقل الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ البرنامج المعروف باسم "شبكة الدعم التدريجي من أجل الرعاية الشاملة لكبار السن في كوستاريكا" بغرض تلبية احتياجات كبار السن المتعددة.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

٦٧- فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال مكافحة العنف العائلي، أنشأت السلطة القضائية المنصة المتكاملة لخدمات رعاية الضحايا، وهي مشروع ذو أهمية مؤسسية يجمع مكاتب السلطة القضائية في مكان أو حيز فعلي واحد. وتضم هذه المنصة وتنسق خدمات مجانية في مجالات الدعم النفسي والمساعدة القانونية والطبية - الشرعية والاجتماعية، وكذلك خدمات مؤسسية أخرى تكفل الوصول الفعال إلى العدالة، بغية منع حالات إعادة الإيذاء أو تخفيف أثرها^(٥٩).

٦٨- وفي مجال تقديم المساعدة القانونية والدعم لضحايا العنف العائلي، توجد لدى النظام الوطني لمعالجة ومنع العنف ضد المرأة والعنف العائلي^(٦٠) سبع وسبعون شبكة محلية على الصعيد الوطني في ثماني مناطق تتألف من ممثلين عن المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المدنية، التي تعمل من أجل تعزيز حيزٍ للتنسيق المشترك بين القطاعات بهدف وضع سياسات محلية لمنع العنف العائلي والاعتداء الجنسي من خارج الأسرة ووقفهما ومعالجتهما^(٦١).

٢- سيادة القانون: إقامة العدل ونظام السجون

٦٩- في عام ٢٠١٧، اعتمدت سياسة العدالة المفتوحة، التي جعلت السلطة القضائية لكوستاريكا في الطليعة، بوصفها أول سلطة قضائية في المنطقة تضع سياسة ترمي إلى إدماج محاور الشفافية ومشاركة المواطنين والتعاون كشكل جديد من أشكال إدارة الشؤون القضائية. ويتمثل أحد التحديات التي تواجه هذه العملية في إحداث تغيير ثقافي داخل السلطة القضائية ودمقرطة عمليات صنع القرار من خلال فتح قنوات للاستماع والحوار. وإلى جانب التغيير الثقافي، ثمة تحدٍ آخر يتمثل في تحسين آليات إشراك المجتمع المدني في منتديات المشاركة التي أنشأتها هذه السياسة، حتى لا تكون ظرفية فقط، بل مستدامة زمنياً.

٧٠- وفيما يتعلق بإتاحة إمكانية اللجوء الفوري إلى القضاء للنساء ضحايا العنف، يضم القانون الكوستاريكي صكين هما قانون مكافحة العنف العائلي، الذي تنظر في قضايا محاكم العنف العائلي، وقانون تجريم العنف ضد المرأة، التي تنظر في قضايا المحاكم الجنائية. وثمة آليات لإسداء المشورة، هي: المعهد الوطني للمرأة، ومراكز الدعم الاجتماعي، ومكتب حماية الضحايا والشهود. وتوجد داخل السلطة القضائية اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية (المؤلفة من ثلاث قاضيات وثلاثة قضاة) والأمانة التقنية للشؤون الجنسانية.

٧١- أما بخصوص حماية الضحايا من خلال الآليات القانونية في حالات العنف العائلي، فيمكن للنساء اللجوء إلى نظام العدالة لطلب تدابير الحماية التي تتمثل فيما يلي: أمر المعتدي بمغادرة المسكن المشترك أو تحديد نطاق عدم الاقتراب من الضحية، وتخصيص مسكن منفصل، ومداومة المسكن، وحظر حيازة الأسلحة النارية أو الحادة، ومصادرة الأسلحة، وتعليق الحق في حضانة الأبناء وتنشئتهم وتربيتهم، وتعليق الحق في الزيارة، والحضانة الوقائية للأطفال، وحظر المضايقة أو الاعتداء، وتحديد النفقة، وحجز الممتلكات، وجرم الممتلكات، والحق الحصري في استخدام الأثاث المنزلي، والتعويض المادي عن الأضرار، وإصدار أمر للشرطة بتوفير الحماية والمساعدة^(٦٢).

٧٢- ولدى كوستاريكا برامج مهمة لإعادة إدماج واندماج الأشخاص مسلوبي الحرية. ففي عام ٢٠١٨، زاد عدد المسجلين منهم في مختلف نظم التعليم^(٦٣).

٧٣- وتحقق إنجاز مهم على مستوى التعليم الجامعي، تمثل في توقيع اتفاق توسيع نطاق التعليم مع الجامعة الوطنية للتعليم عن بعد، وهو ما يتيح تقديم منح دراسية كل أربعة أشهر تمكن الطلاب الخاضعين لنظام السجون شبه المؤسسي من التسجيل في دورات تدريبية بالجمان. وثمة مشاريع لتزويد جميع السجون التي بها نزلاء مقيمون بقاعات مجهزة بحواسيب موصولة بشبكة الإنترنت، وهو ما من شأنه أن ييسر تطوير عمليات تعليم هذه الفئة من السكان. ومن التحديات التي ينبغي الاعتراف بها تحسين حالة الهياكل الأساسية وزيادة عدد الفصول الدراسية في مختلف المؤسسات السجنية، باعتبار ذلك مسألة بالغة الأهمية لكفالة الحق في التعليم لجميع النزلاء.

٧٤- وفيما يتعلق بالسجناء الأحداث، وُضعت بروتوكولات للتصدي، سواء من خلال الإجراءات الإدارية أو القضائية، لما قد يتعرضون له من جانب الموظفين المسؤولين عنهم من أشكال العنف أو انتهاك الحقوق، التي قد تنطوي أيضاً على التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك،

اعتمدت تدابير ذات صلة بالعدالة التصالحية، بغية اقتراح أعمال تدابير بديلة للاحتجاز والمساهمة في خفض عدد القاصرين داخل مراكز الاحتجاز^(٦٤).

٧٥- أما بخصوص الخدمات الصحية، فهي متاحة بالمجان في جميع المؤسسات السجنية، ومماثلة في جودتها للخدمات التي يستفيد منها أي مواطن في الجمهورية. ويحصل جميع الأشخاص مسلوبي الحرية بالمجان على العلاج الطبي الذي يحتاجونه، ولا يعاني المصابون منهم بأمراض مزمنة من انقطاع العلاج ويخضعون لمتابعة طبية صارمة^(٦٥).

٧٦- وفي إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان لنزلاء السجون، حفزت وزارة العدل والسلام، بوصفها المسؤولة عن تنفيذ التدابير الاحتجازية، وضع وإعمال تدابير بديلة للاحتجاز، تجدر الإشارة ضمنها إلى تعزيز نظام السجون شبه المؤسسي^(٦٦)، واستخدام وسائل المراقبة الإلكترونية، والتقييم الأولي للسلوك، وتعديل المادة ٧٧ من القانون رقم ٨٢٠١٤ (المادة ٧٧ مكرراً)، والقيام بخدمات ذات منفعة عامة من خلال تعديل المادة ٥٦ مكرراً من قانون العقوبات. وكنيجة لهذه الإجراءات، انخفض مستوى اكتظاظ السجون من ٤٨,١ في المائة في أيار/مايو ٢٠١٦ إلى ٣١,١ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٨. وبالأرقام المطلقة، انخفض عدد نزلاء السجون من ٣ ٨٦٦ نزياً في حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى ٣ ٤١١ في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٧٧- أما سجن النساء، فهو غير مكتظ في الوقت الراهن بحسب البيانات المتاحة. ومن المقرر زيادة عدد الوحدات الإقليمية من اثنتين إلى أربع خلال عام ٢٠١٩. وافتُتحت خلال هذا العام عيادة خاصة بالنساء داخل السجن. وأخيراً، توجد وحدتان للأم والطفل في السجنين اللذين توجد بهما مرافق للنساء، هما: مركز بيلما كورلين للرعاية المؤسسية للبالغات ومركز ثوركي الإصلاحية للقاصرات، اللذان يوفران أماكن ملائمة تتيح إمكانية بقاء الأطفال دون سن الثالثة مع أمهاتهم، بمعزل عن باقي النزلاء.

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

٧٨- تَصَمَّن البرنامج الوطني للعمالة إجراءات ترمي إلى توفير فرص العمل، مثل بناء الهياكل الأساسية، والتدريب لاكتساب المهارات المهنية، ودعم الأفكار الإنتاجية؛ وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ما مجموعه ٧ ٩٤٤ شخصاً من برنامج "جِدْ لك عملاً" الذي يشجع الإدماج المهني لمن تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٤ سنة من الشباب الذين يعانون من البطالة والضعف الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ساهمت مديرية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في ٨٩ مشروعاً وقدمت خدمات في عام ٢٠١٧ إلى ما مجموعه ٧٥ هيئة. وخلال الفترة ذاتها، مؤل البرنامج الوطني لدعم مشاريع الأعمال الصغرى والصغيرة ما مجموعه ١ ٠١٤ اثماًناً متناهي الصغر لفائدة أشخاص أو أسر من الفئات الفقيرة^(٦٧).

٧٩- وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت كوستاريكا في خططها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ هدفاً استراتيجياً لإدماج اللاجئيين في التنمية الاقتصادية لكوستاريكا، ويرسي هذا النموذج إجراءات لتوفير الدعم التقني المنظم للاجئين من أجل تجاوز وضعهم الاقتصادي^(٦٨).

- ٨٠- وبالإضافة إلى ذلك، حفزت خطة عمل السياسة الوطنية للمساواة الفعلية بين المرأة والرجل نموذجاً لتأمين التعاملات المنزليات، بمن فيهن المهاجرات، كاستراتيجية لتعزيز حمايتهن.
- ٨١- وعلى غرار ذلك، تخول اللوائح التنظيمية المتعلقة باللاجئين للمديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب صلاحية إصدار تراخيص للمتسبي اللجوء، الذين يمتد أجل تسوية طلباتهم ثلاثة أشهر^(٦٩)، لممارسة أنشطة مقابل أجر أو لحسابهم الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب مشروع "عش تجربة الاندماج" بهدف تعزيز اندماج اللاجئين^(٧٠).
- ٨٢- ويكتسي إصلاح قانون العمل أيضاً أهمية بالغة، بالنظر إلى أنه يتيح إمكانية تسريع وتيرة الإجراءات القضائية والحد من تراكم القضايا من خلال إدماج مبدأ شفوية المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يعزز حماية فئات من العمال منها المشمولون بالامتيازات النقابية والنساء الحوامل والمراهقون وضحايا التمييز ومقدمو الشكاوى بشأن التحرش الجنسي. ويكفل أيضاً إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال المساعدة القانونية المجانية للعمال الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى للأجر.

٢- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق

- ٨٣- بهدف إعادة صياغة نماذج للطريقة التي يعتبرها البلد مأمونة لإدارة مياه الصرف الصحي، وُضعت السياسة الوطنية لتطهير مياه الصرف الصحي للفترة ٢٠١٦-٢٠٤٥، التي تعد ثمرة جهود مشتركة بين المؤسسات نتجت بدورها عن أهداف التنمية المستدامة، وتتوخى كفالة ألا تضر مياه الصرف الصحي بالبيئة من خلال إنشاء نظم للمعالجة الفردية أو الجماعية، مع مواصلة تنفيذ الالتزامات الوطنية في مجال معالجة المسائل المحددة بوصفها ذات أولوية في الدراسة المنجزة بغرض استجلاء حالة كوستاريكا فيما يتعلق بتطهير مياه الصرف الصحي^(٧١).
- ٨٤- وفيما يتعلق بتعزيز القوانين التي تكفل الحصول على الماء، وُضع القانون رقم ٩٥٩٠ بشأن "السماح باستغلال المياه لأغراض الاستهلاك البشري وبناء المنشآت ذات الصلة في الأماكن المدرجة ضمن التراث الطبيعي للدولة"، الذي يتوخى تنظيم كيفية التعامل مع مقدمي الخدمات العامة، ويحدد شروط استغلال مصادر المياه السطحية لأغراض إنشاء شبكات الإمداد بالمياه وتشغيلها وتحسينها. ورغم ذلك، لم يتسن اعتماد قانون يستند صراحة إلى الحق في الماء، ولكن يوجد بالفعل إطار قانوني واضح وشامل يكفل الحق الأساسي في الحياة، الذي يرتبط بالحق في الصحة ومن ثم بالحق في الحصول على مياه الشرب^(٧٢).
- ٨٥- ولكفالة تسجيل جميع مواليد السكان الأصليين والمهاجرين، تنظم شعبة الإدماج والتنمية التابعة للمديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب "حملات متنقلة"، بالتنسيق مع موظفي المحكمة الانتخابية العليا، من أجل التشجيع على تسجيل المواليد والأطفال، وتوعية الآباء بالإجراءات الواجب اتباعها، والقيام بعمليات التسجيل اللازمة. وقد نفذت هذه الشعبة مشروع "تشيريكييتوس" (Chiriquitos)، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الذي نُفذت في إطاره أنشطة لتيسير إجراءات التسجيل المتأخر لمواليد السكان الأصليين وإصدار الوثائق اللازمة^(٧٣).

- ٨٦- وفيما يتعلق بالبرامج أو السياسات العامة الرامية إلى مكافحة الفقر وتحسين نوعية حياة السكان، نفذ المعهد المشترك بين الوكالات المعني بالمساعدة الاجتماعية، وهو الهيئة الرائدة في

هذا المجال، مبادرات تساهم في تلبية احتياجات من يلزم الاهتمام بهم على سبيل الأولوية من أفراد وأسر وجماعات ومجتمعات وتحسين ظروفهم المعيشية.

٨٧- ومن العناصر الرئيسية لقياس الفقر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يتيح، بالنكامل مع قياس الفقر بسبب ضعف الدخل أو خط الفقر، إمكانية متابعة حالة الفقر في البلد، وكذلك إبراز آثار السياسة الاجتماعية للبلد. ويمكن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد البلد من وضع سياسات شاملة ومركزة استناداً إلى معلومات تقنية ومن توضيح التحديات الوطنية في مجال مكافحة الفقر والفقر المدقع والحد منهما.

٨٨- ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى "الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨"، المعروفة أيضاً باسم: جسر التنمية. وقد تمثل هدفها الرئيسي، وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم ٣٨٩٥٤، في معالجة مشكلة فقر الأسر استناداً إلى نهج متعدد القطاعات ومشارك بين المؤسسات، وفي الحد من الفقر المدقع من خلال كفاءة استفادة السكان، في جملة أمور، من العرض المنسق والمستدام والشامل للبرامج والخدمات المشتركة بين المؤسسات^(٧٤).

٨٩- وتعالج منهجية استراتيجية جسر التنمية مسألة العمل والدخل، من خلال دعم الأسر، وإرساء مبدأ المسؤولية المشتركة بين الأسر والمؤسسات المختصة، للعمل سوياً من أجل تهيئة الظروف اللازمة لممارسة أنشطة إنتاجية أو عمل. وتوخت عملية التنسيق بين المؤسسات في هذا الصدد، بقيادة وزارة العمل والضمان الاجتماعي، إقامة تحالفات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ أنشطة على صعيد المناطق^(٧٥).

٩٠- وتناولت استراتيجية جسر التنمية أيضاً المسائل المتعلقة بالحماية الاجتماعية والصحة والديناميات الأسرية والتعليم والتدريب والسكن والعمل والدخل. ومكنت العروض المقدمة الأسر من الارتقاء بمستواها وتحقيق استقلالها الاقتصادي، بالاعتماد على جهودها الخاصة وإنجازاتها الأساسية، وهو ما أتاح لها إمكانية تحسين نوعية حياتها^(٧٦).

٩١- ومن المهم التشديد على أن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية للتنمية والاستثمار العام يعطي الأولوية للبرامج والمشاريع الرامية إلى القضاء على الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، أدجت وزارة التخطيط والسياسات الاقتصادية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية للتنمية والاستثمار العام لكفالة تحقيق الغايات الوطنية في هذا المجال، التي تتوخى في نهاية المطاف القضاء على الفقر وكفالة التنمية المستدامة الشاملة.

٩٢- أما بخصوص الاستفادة من الخدمات الصحية، فمحاور الخطة الوطنية للصحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ ومبادئها الأساسية هي الإنصاف والملاءمة والجودة، وكذلك تقليص الفوارق وتحقيق التماسك الاجتماعي واستدامة نظام الصحة. وتنبط هذه الخطة والسياسة المتعلقة بها (٢٠١٤-٢٠١٨) بالدولة مسؤولية كفالة الحق في الاستفادة من نظام الرعاية الصحية الجيدة.

٩٣- وأصبحت أمراض السرطان تمثل مشكلة في مجال الصحة العامة على الصعيد الوطني. ومن بينها، لا يزال سرطان عنق الرحم يتسبب في المزيد من الوفيات المبكرة لدى الإناث في كوستاريكا. وانخفض معدل الإصابة به ١,٨٥ مرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ ومعدل الوفيات بسببه ١,٥٨ مرة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، بلغ عدد حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم، وفقاً للبيانات المتاحة، ٢٩,٣ لكل ١٠٠.٠٠٠ امرأة وحالات الوفيات ٥,٤٢ لكل ١٠٠.٠٠٠ امرأة. وبالإضافة إلى ذلك،

ظل معدل الوفيات مستقرًا تقريباً منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٥، حيث بلغ متوسط معدل التغيير السنوي ٠,٢ في المائة. ولهذه الأسباب، وافقت الحكومة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ على إدراج لقاح فيروس الورم الحليمي البشري في برنامج التطعيم الوطني، ووجهت تعليمات إلى الصندوق الكوستاريكي للضمان الاجتماعي بمباشرة الإجراءات اللازمة وتنظيم حملة إعلامية لتوعية السكان بصفة عامة بفوائد التلقيح ضد فيروس الورم الحليمي البشري بالنسبة للإناث في سن العاشرة. ومن المزمع أن يبدأ تحصين هذه الفئة من السكان في المؤسسات الصحية بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٩.

٩٤- وفي عام ٢٠١٨، أُدرجت في ميزانية الصندوق الكوستاريكي للضمان الاجتماعي مخصصات لتنفيذ مشروع السجل الرقمي الموحد لنظام الصحة، الذي يهدف إلى إحراز التقدم في تعميم الاستفادة من الخدمات الطبية الجيدة وإتاحة المرضى سجلاً إلكترونياً يتضمن ملفهم الطبي الكامل^(٧٧). وتجدر الإشارة إلى أن السجل الرقمي الموحد لنظام الصحة يكتسي طابعاً قانونياً وانطوى بالتالي على تحول في النظم التقليدية للمستشفيات^(٧٨).

٩٥- أما بخصوص البرامج الرامية إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وتحسين فرص الاستفادة من العلاج الجيد، فتوجد في الوقت الراهن الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، التي أُعدت بوصفها أداة تحدد إجراءات العمل الرئيسية لمكافحة هذا الفيروس. وتقدم الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ تحليلاً للسياق والإطار القانوني وإمكانيات التصدي لهذا الفيروس على الصعيد الوطني في إطار تنفيذ الاتفاقات المبرمة في هذا المجال على الصعيد الدولي^(٧٩).

٣- الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع

٩٦- بغرض كفالة الحصول على تعليم جيد، تحدد الخطة الوطنية للتنمية والاستثمار العام الأرقام الحالية والتحديات القائمة والاستراتيجيات التي تعزز تنمية قدرات الأشخاص فيما يتعلق بالتعايش الفعلي داخل المجتمع والاندماج في سوق العمل^(٨٠). وفي هذا السياق، تحدد الخطة تحديات كبيرة، منها الحد من استبعاد الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي والتعليم المتنوع، وتحسين مهارات الطلاب في المواد التي لديهم فيها نقص (مثل القراءة أو الرياضيات)، وخفض نسبة من لا يعملون ولا يدرسون من الشباب المتروحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، وزيادة مستوى التحاق الأشخاص الذين يعيشون حالة الضعف الاجتماعي والاقتصادي بالتعليم الجامعي.

٩٧- واستناداً إلى نهج شامل في مجال التعليم، وُضعت أيضاً خطط في معاهد التدريب التقني المهني، مكنت من اقتناء المعدات اللازمة للتخصصات في المجال الزراعي والصناعي والتجاري ومجال الخدمات بهدف توفير التعليم الملائم لاحتياجات سوق العمل. ويشمل ذلك تطوير مهارات التعددية اللغوية لدى الطلاب والمدرسين على حد سواء^(٨١).

٩٨- وأدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في البرامج الدراسية، ولا سيما برنامج التربية المدنية. وتشمل المواضيع المدرجة الحق في بيئة خالية من العنف، والحق في الحياة والسلامة البدنية، والحق في بيئة خالية من الأخطار الطبيعية، وحق الإنسان في الاعتراف له بهويته الفردية والاجتماعية، وحق الشخص في الاعتراف له بهويته الجنسية في إطار من الإنصاف والمساواة، والحق في التنوع الثقافي، والحق في الديمقراطية والمشاركة السياسية، بما في ذلك احترام القانون والمعايير^(٨٢).

٩٩- وبالإضافة إلى ذلك، تُتخذ إجراءات بهدف الحد من الانقطاع عن الدراسة من خلال برامج اجتماعية، مثل برنامج "فلنتقدم" الذي يتيح لطلاب التعليم الثانوي إمكانية الالتحاق بنظام التعليم الرسمي والاستمرار فيه، من خلال تحويلات نقدية مشروطة تكمل دخل الأسرة لتغطية تكاليف التعليم. وتُسلّم أيضاً حقائب مدرسية للقاطرين المسجلين في نظام التعليم الابتدائي المنتمين إلى أسر تعيش حالة الفقر والفقر المدقع، للمساهمة في استمرارهم في نظام التعليم الرسمي^(٨٣).

دال- الحقوق الجنسية والإنجابية

١٠٠- انخفضت نسبة حمل المراهقات خلال السنوات الأخيرة بفضل العمل الذي يضطلع به المجلس المشترك بين المؤسسات لرعاية الأمهات المراهقات ومبادرة أمريكا الوسطى للصحة. ووفقاً لبيانات وزارة الصحة، بلغت نسبة المواليد للأمهات المراهقات تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة ١٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٣، وانخفضت في عام ٢٠١٧ إلى ١٤,٨ في المائة. ورغم ذلك، لا تزال هذه المسألة تشكل تحدياً لأن نسبة المواليد للأمهات المراهقات تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة ولديهن طفلان أو أكثر ارتفعت، بحسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء والتعداد، من ١٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٧.

١٠١- ويشكل تقليص نسبة المواليد للأمهات المراهقات تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة جزءاً من الخطة الاستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية للمراهقين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٨، التي تهدف إلى منع حمل المراهقات وتحسين مستوى الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وترمي هذه الجهود إلى تحسين الإجراءات المتكاملة والشاملة التي تتخذها جميع المؤسسات لتلبية احتياجات المراهقين على الصعيد المحلي من خلال إطار قانوني مشترك بين المؤسسات والقطاعات لمنع ومعالجة حالات حمل المراهقات، ما فتى يعزز العوامل الوقائية، ومنها الاستمرار في نظام التعليم والرعاية الصحية الشاملة، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية^(٨٤).

١٠٢- وتقدم السياسة الوطنية للمسائل الجنسية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢١ إطاراً مفاهيمياً ومعياريماً، وكذلك تحليلاً للوضع، وتحدد النهج والقضايا الحرجة ومجالات التدخل. ولإطارها السياسي والمؤسسي صلة بالخطة الوطنية للصحة (٢٠١٠-٢٠٢١)، التي تهدف إلى تلبية احتياجات السكان بصفة عامة والفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً في مجال الصحة بصفة خاصة.

١٠٣- وفي عام ٢٠١٦، أصدر الصندوق الكوستاريكي للضمان الاجتماعي تعليمات لوكالاته بأن تُدرج في خططها المؤسسية مسألة إنشاء مختبر للإخصاب الأنبوي داخل مستشفيات النساء. وتقرر أيضاً حينئذ إنشاء وحدة طبية للمساعدة على الإنجاب في الحالات الشديدة التعقيد، تستوفي المتطلبات من حيث الهياكل الأساسية والمدخلات والمواد والمعدات والموارد البشرية اللازمة لكفالة توافر جميع الظروف الملائمة لهذه الممارسة. والهدف الأساسي لهذه الوحدة الطبية هو تقديم الرعاية للأزواج والنساء غير المتزوجات الذين يعانون من العقم ويحتاجون إلى تقنيات مساعدة على الإنجاب.

١٠٤- وتعترف السياسة الوطنية للمسائل الجنسية أيضاً بوجود نواقص مهمة، مثل مفهوم الصحة الجنسية المقتصر على المسائل الإنجابية والمرض، وعدم وجود نهج شامل لمنع وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانعدام المعدات

والتكنولوجيات الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، والعوائق المرتبطة بقيم الموظفين الصحيين ومبادئهم الأخلاقية، ومحدودية إمكانية الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الجيدة النوعية لمنع الحمل لدى الرجال والنساء، وما إلى ذلك^(٨٥). وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت استراتيجية تعميم الحصول على الواقيات الذكرية والأنثوية، التي تهدف إلى كفالة إتاحتها وتيسير الوصول إليها وتشجيع استخدامها في جميع أنحاء الإقليم الوطني للمساهمة في ممارسة الحق في حياة جنسية آمنة ومسؤولة ومُرضية.

١٠٥- وبغرض تحديد مفهوم الإجهاد المسموح به، المعروف أيضاً بالإجهاد العلاجي، بدأت دولة كوستاريكا في أيار/مايو ٢٠١٥ في وضع لوائح التنظيمية المحددة (المعيار التقني)، التي تتوخى إعمال المفهوم المنصوص عليه في قانون العقوبات، بهدف كفالة تنفيذه الفعال في النظام الصحي الكوستاريكي.

١٠٦- واستطاع المشروع المسمى "كوستاريكا، نموذج مستدام للوقاية المتكاملة ورعاية الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والنساء مغايرات الهوية الجنسية"، الذي يُعرف بمشروع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في كوستاريكا والذي يدعمه الصندوق العالمي، أن يقدم حتى الآن خدمات إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال و٤٠٠ امرأة من مغايرات الهوية الجنسية، في إطار مختلف أنشطة الوقاية وإسداء المشورة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ويجري أيضاً خلال هذه الأنشطة التشجيع على إجراء الاختبار السريع لكشف فيروس نقص المناعة البشرية مجاناً، في إطار يتسم بالاحترام والسرية، وهو ما خلف ارتياحاً كبيراً لدى هؤلاء الأشخاص الذين يُفقدون الوصم والتمييز، في كثير من الحالات، التسهيلات والثقة اللازمة للجوء إلى دوائر الرعاية الصحية. وكنتيجة لذلك، استفاد خلال ثلاث سنوات من الاختبار السريع لكشف فيروس نقص المناعة البشرية ٤٢٥ ٤ رجالاً من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال و٣١٠ نساء مغايرات للهوية الجنسية.

هاء- حقوق الإنسان والبيئة

١٠٧- وفقاً للدستور، يحق لكل شخص التمتع ببيئة صحية ومتوازنة إيكولوجياً، بحيث تشكل نوعية البيئة معياراً لنوعية الحياة. وفي هذا السياق، حفزت كوستاريكا الاهتمام بالعللاقة بين البيئة وحقوق الإنسان في منتديات شتى. وخلال المفاوضات بشأن برنامج عمل اتفاق باريس، وحدت كوستاريكا جهودها مع بلدان أخرى، مثل بيرو والنرويج، من أجل الحفاظ، في جملة مسائل أخرى، على معيار حقوق الإنسان ضمن المعايير التي يتعين على البلدان تقديم تقارير بشأنها في عام ٢٠٢٠ في إطار مساهمتها الجديدة المحددة وطنياً. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت كوستاريكا قراراً لمجلس حقوق الإنسان، يسلم فيه بأن "التنمية المستدامة وحماية البيئة، بما فيها النظم الإيكولوجية، تسهمان في الرفاه الإنساني والتمتع بحقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الحياة والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية والحق في مستوى معيشي لائق والحق في الغذاء الكافي والحق في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والحق في السكن، فضلاً عن الحقوق الثقافية". ويطلب مجلس حقوق الإنسان في هذا القرار أيضاً تطبيق "منظور جنساني بسبل منها النظر في الحالة الخاصة للنساء والفتيات، وتحديد أوجه التمييز والضعف القائمة تحديداً على نوع الجنس، وتناول الممارسات الجيدة التي تجعل من النساء والفتيات عوامل تغيير في حماية البيئة وإدارتها وإدارة مستدامة".

١٠٨ - وعززت كوستاريكا أيضاً مبادراتها المعنونة "من أجل جميع التحالفات"، التي تهدف إلى دعم البلدان ومجموعات المفاوضين لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في جميع الصكوك البيئية الدولية، وبالتالي مواءمة معالجة هذه المسائل في تلك الصكوك. وفي هذا السياق، نظمت أنشطة في إطار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الذي عُقد في مصر في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وكذلك في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، الذي عُقد في بولندا في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

رابعاً - ملاحظات ختامية

١٠٩ - كثيرة هي التحديات التي لا تزال تواجهها كوستاريكا لكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها على نحو كامل. وعلى سبيل المثال، يلزم تجريم التمييز العنصري وكذلك الاختفاء القسري في تشريعاتها. وينبغي أن يشكل كبار السن ضعاف الحال والأمهات المهاجرات من السكان الأصليين المحور الرئيسي للأهداف التي سيحددها البلد خلال السنوات المقبلة من أجل سد الفجوات القائمة بين الفئات الضعيفة وبقيّة المجتمع.

Notes

- ¹ Cf. Recomendación. 127.1, 127.2, 127.3, 128.144.
- ² Cf. Recomendación 128.7, 128.8.
- ³ En referencia a la Convención de Derechos Civiles y Políticos.
- ⁴ Cf. Recomendación 128.20.
- ⁵ Cf. Recomendación 128.19.
- ⁶ Informe de Costa Rica de la Convención sobre los Derechos Civiles y Políticos: Financiación de la Defensoría de los Habitantes.
- ⁷ La DHR recibió en el año 2017, la acreditación tipo A, luego de ser evaluada por el Subcomité de Acreditación de la Alianza Global de las Instituciones Nacionales para la Promoción y Protección de los Derechos Humanos (GANRHI).
- ⁸ El Mecanismo de Participación surge de una subcomisión la cual se dedica exclusivamente a las conversaciones con la Sociedad Civil. El mismo Decreto que rige la CIIDDHH, crea un Ente Permanente de Consulta plantea la participación de estos grupos en procesos de discusión, elaboración de políticas y planes que atiendan obligaciones internacionales en materia de Derechos Humanos.
- ⁹ Plan Nacional de Desarrollo y de Inversión Pública 2019–2022.
- ¹⁰ Principios del Acuerdo de París.
- ¹¹ Cf. Recomendación 128.39.
- ¹² Cf. Recomendación 128.45. Impulsadas principalmente por la Instituto Nacional de las Mujeres (INAMU).
- ¹³ Cf. Recomendación. 128.94. Esta campaña se lanzó el día de hoy, su divulgación será en redes sociales y en 450 pantallas electrónicas que poseen 200 unidades de buses que circulan por el Gran Área Metropolitana. En una segunda etapa, se lanzarán mupis, partes traseras de buses y se divulgará en salas de cine.
- ¹⁴ Cf. Recomendación 128.101. En el 2015 y el 2016 se atendieron 7085 mujeres, por parte del Centro de Información y Orientación de INAMU. En el Poder Judicial se capacitaron 11.462 mujeres y 14.480 hombres, en el resto de instituciones. del Estado se reportan 4769 personas. Entre los manuales y guías se encuentran los siguientes. entre ellas la actualización de la Guía de Atención Integral a las Mujeres, Niños y Niñas en el Periodo Perinatal Parto y Post Parto se aplicó en el 2016); Elaboración del Manual de Educación Perinatal para Mujeres Gestantes y sus Familias (en implementación del I Nivel de Atención), actualización de la Historia Clínica Perinatal (en revisión en Gerencia Médica para implementar 1° semestre 2016), atención prioritaria al proceso de coordinación nacional del Ministerio de Salud para la actualización de la Norma de Alto Riesgo Obstétrico; actualización de la norma de Bajo Riesgo Obstétrico y elaboración de la Norma sobre Perdidas Gestacionales Tempranas (en proceso bajo coordinación del Ministerio de Salud), entre otros.

- ¹⁵ Cf. Recomendación 128.143. El INAMU cuenta con un departamento llamado Área de Ciudadanía Activa, Liderazgo y Gestión Local. Algunas de sus acciones pueden consultarse en: <https://www.inamu.go.cr/gestion-de-actividad-local>
- ¹⁶ Cf. Recomendación 128.89. En conjunto del INAMU, con el Ministerio de Educación Pública y la Caja Costarricense del Seguro Social (CCSS).
- ¹⁷ Cf. Recomendación 128.42, 128.43.
- ¹⁸ Según el registro de información del INDER durante los años 2014–2016 se han dado un total 303 asignaciones de parcelas a mujeres a nivel nacional y durante el mismo período se han realizado 740 titulaciones de propiedad también a nivel nacional.
- ¹⁹ Proceso en el que han participado 9.873 mujeres rurales representando un 46 % del total de personas participantes, (11.434 hombres, 54 %). Los 28 territorios tienen una representación fija dentro del Comité Directivo del Consejo Territorial, para impulsar los temas de las Mujeres Rurales, para fortalecer su trabajo se ha creado la Red de representantes de las mujeres rurales.
- ²⁰ Los partidos políticos deberán definir, en su normativa interna, los mecanismos que den cumplimiento a este régimen paritario. En caso de que se presente nóminas de candidatos que incumplan este requerimiento, por la razón que sea, el Registro Electoral, previo sorteo de rigor, realizará los reordenamientos que resulten necesarios en esas nóminas. Existen dos proyectos de Ley en esta materia proyecto de Ley No. 20.001 “Adición del artículo 5 bis a la ley de la promoción de la igualdad social de la mujer” y No. 18719,” Contra el Acoso Político” los cuales actualmente se encuentran en discusión.
- ²¹ Cf. Recomendación. 128.46. En concordancia con lo que establece la Convención Interamericana para Prevenir, Sancionar y Erradicar la Violencia contra la Mujer. 128.94. 128.96, 128.97.
- ²² En Costa Rica existen dos clasificaciones de femicidio: una que responde al artículo 21 de la LPVcM, cuyo ámbito de aplicación está restringido al matrimonio y a la unión de hecho; y la otra definida como “femicidio ampliado”, que abarca las muertes violentas de mujeres en contextos, manifestaciones y escenarios definidos por la Convención de Belém do Pará.
- ²³ Decreto Ejecutivo No 40846-MCM-JP-S-MSP.
http://planovicr.org/sites/default/files/documentos/decreto_40846-mcm-jp-s-msp.pdf
- ²⁴ Cf. Recomendación 128.141. Protocolo Interinstitucional de Intervención y Valoración de riesgo en situaciones de Violencia contra las mujeres, Circular 197-2014, aprobado mediante sesión número 76-14 celebrada el 26 de agosto del 2014. Convenio Marco Normativo entre el Poder Judicial y la Caja Costarricense del Seguro Social, Convenio N° 06-2014. Protocolo de Actuación de Abordaje de Justicia Restaurativa en delitos de violencia de Género: Violencia Doméstica, Violencia intrafamiliar, Delitos Sexuales, contenido en la Circular del Ministerio Público N° 09-ADM-2015.
- ²⁵ El organismo gubernamental responsable de coordinar la aplicación de la Convención y sus Protocolos facultativos en Costa Rica, es el Consejo Nacional de la Niñez y la Adolescencia (CNNA).
- ²⁶ Cf. Recomendación 128.34. V y VI Informe Periódico de Costa Rica. Pág. 8.
- ²⁷ El cual fue dirigido a estudiantes del 3er ciclo y Educación Diversificada para que permanecieran o se reintegraran al Sistema Educativo Público.
- ²⁸ Cf. Recomendación 128.32, 128.158.
- ²⁹ Cf. Recomendación 128.33. En el 2016, la elaboración de una Guía para Facilitadores, Trabajo con niños y adolescentes para la Promoción de derechos de niños, niñas y adolescentes indígenas, Modulo I y II.
“Metodologías para el diagnóstico y definición de estrategias para fortalecer los derechos de niñas, niños y adolescentes indígenas” (2017), entre otros.
- ³⁰ Educar para una Nueva Ciudadanía Fundamentación Pedagógica de la Transformación Curricular. Ministry of Education. Pág. 8.
- ³¹ Cf. Recomendación 128.35. 128.02 128.05 128.113., 128.111, 128.113. El Protocolo fue elaborado en conjunto con el ACNUR, la DGME, PANI y la Asociación de Consultores y Asesores Internacionales. Protocolo Nacional de Alerta y Procedimiento para la Coordinación y Reacción Inmediata entre las Instituciones Públicas y Privadas ante la Desapariciones o Sustracción de PME (2015).
- ³² Cf. Recomendación 128.07. Mediante la Ley N° 954. Cf. Recomendación 128.06, 128.121, 128.126, 128.129. Además de los Protocolos presentados por el CONATT en años anteriores.
- ³³ Cf. Recomendación 128.117, 128.119, 128.22.
- ³⁴ Decreto Ejecutivo No. 40932-MP-MPJ. “Mecanismo General de Consulta a Pueblos Indígenas”. Artículo 1.
- ³⁵ Cf. Recomendación 128.30, 129.142, 128.176, 128.177, 128.180, 128.181.
- ³⁶ Cf. Recomendación 128.12, 128.11, 128.179.
- ³⁷ Reforma al Subsistema de Educación Indígena Decreto Ejecutivo No. 37801. Artículo 1.

- ³⁸ Decreto Ejecutivo No. 37801. Artículo 3: Idiomas maternos vigentes. Se reconocen como idiomas maternos vigentes en los territorios indígenas reconocidos sin perjuicio de que otros puedan ser también incorporados en planes y programas del Ministerio de Educación Pública, el Cabécar, el Bribri, el Ngöbe, el Buglé y el Maleku. En proceso de revitalización el Teribe y el Boruca.
- ³⁹ Cf. Recomendación 128.161.
- ⁴⁰ Cf. Recomendación 128.159, 128.161 <https://www.mep.go.cr/educatico/modulos-educacion-intercultural> <https://www.mep.go.cr/educatico/minienciclopedias-pueblos-indigenas>
- ⁴¹ Política Nacional para una Sociedad Libre de Racismo, Discriminación Racial y Xenofobia. Enfoques de la Política.
- ⁴² Directriz No. DM-45-08-2018-MEP. Ministerio de Educación Pública.
- ⁴³ Cf. Recomendación 128.47. Reglamento de matrícula y de traslados de los estudiantes No. 40529-MEP.
- ⁴⁴ La Política se crea finalidad de brindar orientaciones para la producción y divulgación de estadísticas pertinentes y oportunas que permitan dar cuenta de la situación de las poblaciones afrodescendientes, indígenas y otros grupos étnicos, y por tanto, facilite la adecuada planificación, diseño y evaluación de políticas públicas orientadas a eliminar todo tipo de desigualdad y discriminación, lo que a su vez fortalezca la igualdad de oportunidades y la mejora de las condiciones de vida de la población en su diversidad.
- ⁴⁵ Cf. Recomendación 128.53.
- ⁴⁶ Instrumento vinculante para Costa Rica
- ⁴⁷ DECRETO EJECUTIVO N° 41158-MP.
- ⁴⁸ Decreto Ejecutivo No. 41329-MGP.
- ⁴⁹ Documento de identidad y Migratorio para Extranjeros (DIMEX). Decreto Ejecutivo No. 41337.
- ⁵⁰ DIRECTRIZ N° 038-MIVAH-MP.
- ⁵¹ También se elabora el documento “Acciones en el marco de la Rectoría en Salud para la garantía del derecho a la Salud de personas LGTBI”. Este documento busca trazar la ruta que como Ministerio de Salud vamos a seguir para asumir nuestras responsabilidades rectoras en salud en la lucha contra las diferentes formas de discriminación. Norma Nacional para la Atención en salud libre de estigma y discriminación a personas Lesbianas, gays, bisexuales, trans, intersex (LGTBI) y otros hombres que tienen sexo con hombres. Ministry of Health.
- ⁵² En cuanto los instrumentos nacionales utilizados para la integración de la población migrantes y refugiada, se reconoce el Artículo 19 de la Constitución Política el cual reconoce que las personas extranjeras cuentan con los mismos deberes y derechos individuales y sociales que los costarricenses. Al igual con el Artículo 33: que garantiza que toda persona es igual ante la ley y no podrá practicarse discriminación alguna contraria a la dignidad humana.
- ⁵³ Incluye migrantes de Nicaragua, Centroamérica, Colombia y otros.
- ⁵⁴ Cf. Recomendación 128.183. La subcomisión cuenta con su propia política “Política Institucional para el acceso a la justicia por parte de la población migrante y refugiada”.
- ⁵⁵ El protocolo para la atención y protección de las PME extranjeras no acompañadas o separadas de su familia., El protocolo de regularización de la permanencia de las PME extranjeras bajo la protección del PANI., El protocolo para la atención de las PME extranjeras, cuyos padres se encuentran sometidos a un proceso de deportación. El protocolo para la detección, atención y protección integral de las PME que requieren protección internacional, sean solicitantes de la condición de refugiado, refugiadas o apátridas, Protocolo de actuación de los y las funcionarias de la DGME-INA-PANI, para atender a las P.M.E estudiantes extranjeros que requieren regularizar su situación migratoria.
- ⁵⁶ Cf. Recomendación 128.114. Capítulo 1 de la Ley 9095.128.135.
- ⁵⁷ Cf. Recomendación 128.170.
- ⁵⁸ Cf. Recomendación 128.169. Además del Decreto Ejecutivo N°40955-MEP “Establecimiento de la inclusión y la accesibilidad en el sistema educativo costarricense”, el cual fue explicado en el derecho a la educación.
- ⁵⁹ Cf. Recomendación 128.87.
- ⁶⁰ Cf. Recomendación 128.99. 128.104. Sistema Nacional para la Atención y al Prevención de la Violencia contra las Mujeres y la Violencia Intrafamiliar, cuya Secretaría Técnica está a cargo del INAMU.
- ⁶¹ Política Nacional para la Atención y la Prevención de la Violencia contra las Mujeres 2017–2032. Pág. 17.
- ⁶² Cf. Recomendación 128.135.
- ⁶³ Cf. Recomendación 128.140.
- ⁶⁴ Cf. Recomendación 128.104. Justicia Restaurativa en los Centros Cívicos por la Paz.
- ⁶⁵ Cf. Recomendación 128.73 Incluyendo el tamizaje por VIH, para promover la detección y manejo oportuno de esa enfermedad.

- ⁶⁶ Modalidades de cárceles abiertas.
- ⁶⁷ Cf. Recomendación 128.145, 128.149.
- ⁶⁸ Cf. Recomendación 128.188.”. Este modelo está operacionalizado por el Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Refugiados, en coordinación con la Dirección General de Migración y Extranjería.
- ⁶⁹ Contándose a partir de llenar el formulario.
- ⁷⁰ Este es un programa de Responsabilidad Social Empresarial, dirigido por el Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Refugiados (ACNUR), la Asociación Empresarial para el Desarrollo (AED), la Oficina de Migración y en su momento ACAI.
- ⁷¹ Cf. Recomendación 128.27. Política Nacional de Saneamiento de Aguas Residuales 2016. Ministerio de Ambiente y Energía, Ministerio de Salud, Instituto Costarricense de Acueductos y Alcantarillados.
- ⁷² Cf. Recomendación 128.26. 128.153 artículo 21 de la Constitución Política. Política Nacional de Agua Potable 2017–2030.
- ⁷³ Cf. Recomendación 128.67. El proyecto Chiriquitos fue dirigido para las poblaciones Ngäbe – Buglé. Igualmente existe el programa.
- ⁷⁴ Decreto Ejecutivo No. 38954-MTSS-MDHIS-MIDEPLAN. Implementación y articulación de la estrategia puente al desarrollo. Artículo 3 y 4.
- ⁷⁵ Cf. Recomendación 128.146, 128.147, 128.148, 128.151.
- ⁷⁶ En el periodo 2015-2017 la Estrategia Puente al Desarrollo logró sacar de la pobreza a 30.800 personas pasando de 22.3% hogares en condición de pobreza en el 2014 a un 20.5% en el año 2016.
- ⁷⁷ Cf. Recomendación 128.154.
- ⁷⁸ Ley No. 9162. Expediente Digital Único de Salud.
- ⁷⁹ Cf. Recomendación 128.156. Plan Estratégico Nacional PEN en VIH y SIDA 2016–2021.
- ⁸⁰ Capítulo 5 “Educación para el desarrollo sostenible y la Convivencia”. Plan Nacional de Desarrollo y de Inversión Pública 2019–2022.
- ⁸¹ Cf. Recomendación 128.40, 128.162, 128.163, 128.166.
- ⁸² Cf. Recomendación 128.60.
- ⁸³ Cf. Recomendación 128.167, 128.168.
- ⁸⁴ Comunicado del Ministerio de Salud.
- ⁸⁵ Áreas de Intervención de la Política Nacional de Sexualidad.
-